

تعليق على تعقيب علي ماهر رشدي الشوا ورد حسين أبو النمل

بقتديم استقالته ، بحيث يصبح معها رئيس البلدية مستقيلاً بالتبعية . وتمهد احد وجهاء غزة لاعضاء المجلس البلدي ، نيابة عن الادارة المصرية ، باعادة تعيينهم جميعاً أن هم استقالوا ، لان المقصود هو ضرب رشدي الشوا فحسب . ولم تكن رغبة الادارة المصرية في ضرب رشدي ، آنذاك ، صادرة عن موقف تقدمي البتة ، بل انها ارادت كسر شوكة رشاد الشوا ، الذي توسع في كشف اخطاء الادارة المصرية وسلبياتها ، وهي اخطاء وسلبيات حقيقية في معظمها ، وبخض النظر عن شخصية قائدها . وكان الشيخ صوان هو رأس جماعة الإخوان المسلمين في القطاع ! أما المرحوم منير الرئيس فقد عينته الادارة المصرية نائباً لرئيس البلدية . ولم يلتف التيار الوطني حول ثورة يوليو الا بعد تأميم قناة السويس في تموز ١٩٥٦ ، اذ كانت الثورة المصرية تضغط ، وحتى اذار ١٩٥٥ ، لاجبار اللاجئين على القبول بمشروع سيناء لتوطين اللاجئين ، وهو المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٥٣ .

فأي تيار وطني ذلك الذي يقصده الزميل حسين ؟ علماً باننا لم نسمع ان المرحوم منير الرئيس وقف ضد مؤامرات التوطين هذه . وبعد وفاة الشيخ صوان احلت الادارة المصرية المرحوم منير الرئيس محله . وان كان لم يقم بتطهير البلدية بعد توليه رئاستها ، ربما بسبب الحساسيات العائلية .

٥ - يذكر الزميل حسين في تقريره ان علاقة منير الرئيس « مع الناس لم تكن تخضع للمقاييس التي تحكم علاقة الزعامة التقليدية بجماهر غزة ، اي العلاقات القطاعية ، ذلك ان منير الرئيس لا يعتبر من العائلات (المالكة) في القطاع » . وهذا مغاير للحقيقة ، فالمرحوم منير كان يعطي الاولوية للولاء للادارة المصرية صاحبة الفضل في وصوله الى رئاسة البلدية ورئاسة الاتحاد القومي في وقت لاحق . ثم هو مالك زراعي كبير ، وان فقد بعض املاكه في سبيل سد التزامات « القيادة » . على انه يختلف عن المرحوم رشدي ، في مجال العلاقات مع الناس ، فالرئيس سلك محورين لعلاقاته بالناس ، الاول عشائري ، والثاني في اتجاه القوى السياسية الجديدة في القطاع من شيوعيين ، نبعثيين ، واخيراً القوميين العرب ، حسب ظهورهم

في عدد حزيران ١٩٧٥ من « شؤون فلسطينية » الغراء ، عقب علي ماهر رشدي الشوا على تقرير كان الزميل حسين أبو النمل قد نشره في عدد أيار ١٩٧٤ من المجلة نفسها . ولاهتمامي بتاريخ قطاع غزة ، وبسبب ورود اسمي ، سرا ، ضمن رد الاخ حسين ، حيث ذكر انه اعتمد في بعض معلوماته عن رشدي الشوا على تقرير نشرته « الطليعة » القاهرية في عددها العاشر لسنة ١٩٧٤ ، وهو التقرير الذي كتبه ، في حينه ، عن رشاد الشوا ، لذا رأيت لزاماً علي الاسهام في هذا الموضوع .

وحتى نبدأ الموضوع من راسه ، ارى العودة الى تقرير الاخ حسين موضوع الخلاف . حيث لاحظت ما يلي : -

١ - لم يكن رشدي الشوا عضواً في حزب الدفاع ، كما يدعي التقرير .

٢ - كان فهمي الحسيني رئيساً لبلدية غزة في بعض سنوات الثلاثينات ، وان لم يكن في يوم من الايام عضواً في الحزب العربي .

٣ - يحتم علي واجب النقد الذاتي وشرفه ، الاعتراف بالتوسع في الخطأ ، اذ ان الشخص الذي قصده في تقريره بمجلة « الطليعة » ، وتسميت في وتوسع الزميل ابو النمل في خطأ معلومات ، كان حمدي الحسيني وليس فهمي . وتفصيل القصة ان السلطات البريطانية قسمت غزة الى اربع مناطق انتخابية ، واعطى المنسوب السامي البريطاني نفسه حق اختيار واحد من المرشحين الاول في المناطق الاربعة لتولي رئاسة البلدية . وقد حدث ان نال حمدي الحسيني المركز الاول في دائرته ، ونال رشدي الشوا المركز الاول في دائرته ايضا ، فولى المنسوب السامي رشدي الشوا رئيساً للبلدية وولى حمدي نائباً للرئيس ، بالرغم من ان حمدي نال نسبة اعلى في الاصوات من تلك التي نالها رشدي الشوا .

٤ - يذكر تقرير الزميل حسين ان الشوا اتيل اثر ثورة ١٩٥٢ المصرية ، وسلبت البلدية للشيخ عمر صوان ، وكان منير الرئيس عضواً في البلدية . والحقيقة ان رشدي لم تتم اثباته من البلدية ، بل اوعزت الادارة المصرية الى المجلس البلدي